الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.8*

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
22 December 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18762 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٣من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجَعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، و A/72/5 (Vol. III) و A/72/5 (Vol. IV)، و A/72/5/Add.1 و A/72/5/Add.2 و A/72/5/Add.3 و A/72/5/Add.4 و A/72/5/Add.5 و A/72/5/Add.6 و A/72/5/Add.7 و A/72/5/Add.8 و A/72/5/Add.9 و A/72/5/Add.10 و A/72/5/Add.11 و A/72/5/Add.12 و A/72/5/Add.13 و A/72/5/Add.14 و A/72/5/Add.15، و A/72/176 و A/72/176/Corr.1، و A/72/355 و A/72/355/Add.1)

١ - **السيد بجاج** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات على الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، والموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقريرين (A/72/176 و A/72/176/Corr.1) وقال إنه تم إصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات فيما يتعلق بـ ٢٠ من الكيانات التي خضعت للمراجعة، وإن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حصلتا على آراء غير مشفوعة بتحفظات مع تنبيهات خاصة.

٢ - وفيما يتعلق بالأداء المالي، فقد أقفلت ثمانية كيانات السنة المالية بفائض، بينما أقفل أحد عشر كيانا السنة المالية بعجز. وباستثناء مركز التجارة الدولية، كان لدى جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة رصيد موجب من صافي الأصول، في حين شهد صافي أصول عشرة كيانات انخفاضا مقارنة بالسنة السابقة. وشكلت استحقاقات الموظفين، باستثناء استحقاقات المعاشات التقاعدية، التزامات رئيسية بالنسبة لمعظم الكيانات، وبالنسبة لأحد عشر منها، شكلت الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين أكثر من نصف جميع الالتزامات، فوصلت إلى نسبة ٩٤ في المائة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وتجاوزت نسبة ٧٥ في المائة فيما يتعلق بالمجلد الأول للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المهم أن يكون لدى الكيانات خطة لتمويل هذه الالتزامات. وفيما يتعلق بالتوعية بشأن أساليب الغش ومنع الاحتيال، فلدى جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة أطر لمكافحة الغش والفساد، وترى جميع هذه الكيانات أن لديها استراتيجيات ملائمة لمنع الغش. بيد أن سبعة كيانات تابعة للأمم المتحدة، على النحو الوارد في المجلد الأول، وهي مركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لم تجرِ تقييمات لمخاطر الغش. وبدون هذه التقييمات، ستجد الكيانات صعوبة في تحديد احتمالات تعرضها للغش ونقاط الضعف الإجرائية التي قد تؤدي إلى الغش. وفيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات السابقة، لاحظ المجلس زيادة في نسبة التنفيذ من ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى نسبة ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٦، ولكنه أعرب عن قلقه لأن ٥٣ من التوصيات ظلت معلقة لأكثر من سنتين، وهو رقم يمثل ٩ في المائة من جميع التوصيات التي كانت معلقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣ - وفيما يتعلق بالنتائج الرئيسية المنبثقة عن فرادى تقارير مراجعة الحسابات، أشار إلى أن المجلس، عند قيامه بمراجعة حسابات البيانات المالية واستعراض عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قد علم من الإدارة أن حجم الالتزامات غير المستخدمة كان لا يزال قيد الاستكمال. ووفقا لما تم تحديده بشكل مبدئي، فإن حجم الالتزامات غير المستخدمة التي جُمِّعت في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بلغ نحو ٤٥,٦ مليون دولار. وتنص السياسات المحاسبية على أن تُقيّد الأرصدة غير الملتزم بها من الاعتمادات في نهاية فترة الميزانية والأرصدة المنتهية الصلاحية من الاعتمادات التي احتُفظ بها من الفترات السابقة تحت بند المخصصات المرصودة المقيَّدة لحساب الدول الأعضاء. بيد أن الإدارة لم ترصد مخصصات من هذا القبيل في حسابات عام ٢٠١٦.

٤ - ووجد المجلس أن الرقابة على جمع وتصنيف البيانات التفصيلية المتعلقة بالموظفين العاملين والمتقاعدين التي ستُحال إلى الخبير الاكتواري غير كافية. وكان هناك حالات إسقاط كبيرة في البيانات المرسلة للتقييم الاكتواري، مما يشير إلى أن المعلومات المرسلة من الميدان إلى المقر لم تُفحص بدقة. وتجزأ كل من تنظيم وهيكل سلطة الشراء ولم تحدد بوضوح المسؤوليات وعملية المساءلة. وأخيرا، فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أعرب المجلس عن قلقه إزاء التأخيرات في توقيعات العقود المقررة وما يترتب على ذلك من تأخر في بدء الأشغال، فضلا عن شواغل متعلقة بالإنجاز الآني للمشروع وإدارة المشروع والمشتريات.

٥ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاحظ المجلس استمرار مواطن الضعف السابقة في تحديث المعلومات المتعلقة

بسجلات المخاطر المرتبطة بالمشاريع وسجلات الحالات في نظام أطلس المركزي لتخطيط الموارد. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، لم يُستخدم نظام البرمجة العالمي على النحو الواجب لإدارة خطط العمل، التي تم توقيع بعضها مع الشركاء في التنفيذ قبل الموافقة عليها داخل النظام. وبالإضافة إلى ذلك، تبيّن أن المبالغ الواردة في النسخ المطبوعة الموقعة من خطط العمل كانت في بعض الحالات أعلى من المبالغ المسجلة عن خطط العمل نفسها في النظام. وفي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، تأخر تدريب الموظفين على الإدارة المركزية للمخاطر، ولم يتم تجميع سجل المخاطر المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية لتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج.

٦ - وقد استحقت على منظمة الأمم المتحدة للطفولة مبالغ قدرها ١,٦٠ مليون دولار لتسديد رسوم تأخير عن الحاويات التي أعيدت إلى الجهة المرسل إليها ومبلغ ٤,٤٨ ملايين دولار لتسديد رسوم تأخير عن الحاويات التي لم تُرد حتى شباط/فبراير ٢٠١٧، نتيجة تجاوزها مدة الاحتفاظ المجانية البالغة ٤٥ يوما المتاحة لإفراغ المحتويات وتسليم الحاويات لشركة النقل. وبينما اعتمد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ ونظام أطلس المركزي لتخطيط الموارد الذي يديره البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥، فإن العديد من قيود دفتر اليومية لعام ٢٠١٦ تستلزم التصويب. ورغم أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدمت وثائق تتعلق بقرارها توفير الدعم الموسمي في بلد معين في شكل مدفوعات نقدية غير متكررة، لاحظ المجلس أن إجراءات التشغيل الموحدة للمخصصات النقدية لم تكن واضحة بشأن ما إذا كانت مدفوعات الدعم الموسمي مدفوعات شهرية أو مدفوعات تتم لمرة واحدة. ويرى المجلس أن شروط الدفع ذات الصلة ينبغي أن يتم توضيحها. وفي الأونروا، أدى بعض الإصلاحات إلى تحوّلٍ من المساعدة الغذائية العينية إلى التحويلات النقدية. بيد أن المجلس أشار إلى ضرورة حصول الموظفين من المستوى الأدنى على تدريب بشأن تلك التغييرات.

٧ - وأطلقت الأمم المتحدة عملية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يضع جدول أعمال محددا في هذا الصدد، وكذلك مؤشرات لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس، مراعاةً منه لالتزام المنظمة بتحسين إمكانية الوصول بالنسبة للموظفين ذوي الإعاقة، أشار إلى أن المكتب لم يضع معايير لإمكانية الوصول في المكاتب الميدانية، وإن كان قد اتخذ بعض الإجراءات في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أعرب المجلس عن قلقه إزاء القدرة على ممارسة الرقابة الإدارية على جميع المستويات، نظرا لعدم وجود نظام مركزي للإبلاغ عن المخاطر والحوادث التي تؤثر على جودة المشاريع. ولم يحدد دور المديرين في المقر بوضوح، حتى في الإطار الجديد للحوكمة والمخاطر والامتثال لعام ٢٠١٦. وليس لدى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أي سياسة أو إرشادات مكتوبة تنظم إنشاء الحضورين الميداني والبرنامجي والعمليات المتعلقة بهما؛ ونتيجة لذلك، قام مكتب قطري واحد ومكتب إقليمي واحد بإنشاء حضور ميداني وبرنامجي من دون بيانات جدوى موثقة على نحو سليم. ورغم أن جامعة الأمم المتحدة لديها خطة استراتيجية تغطي الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، فإنها لم تكيّفها لتشمل أهداف التنمية المستدامة، ولا يوجد أي إشارة أخرى إلى الكيفية التي تعتزم بها الجامعة دعم منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨ - وبما أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كانتا في مرحلتين مختلفتين من الإغلاق، مع تولي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين مسؤولياتها تدريجيا، شملت المسائل التي أثارها المجلس إدارة عملية التصفية ومتابعة المسائل المعلقة. ومع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإدماجها كليا مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، تم توجيه التوصيات إلى الآلية الدولية بوصفها دروسا مستفادة.

٩ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقارير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريريه عن الأمم المتحدة وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/72/355) وتقريره عن صناديق وبرامج الأمم المتحدة (A/72/355/Add.1) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقالت إن التقارير تناولت التعليقات التي قدمها الأمين العام بالفعل إلى المجلس وتضمنت معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات، والمكتب المسؤول عن التنفيذ في كل حالة، ومواعيد الإنجاز التقديرية والأولويات. كما تضمنت معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات الفترات السابقة التي رأى المجلس أنها لم تنفذ

تنفيذا كاملا في وقت إصدار تقاريره. ووافق الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج على معظم توصيات المجلس، وبذلوا كل جهد ممكن لضمان الامتثال لطلب الجمعية العامة بأن يتم تنفيذها.

١٠ - وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات المجلس بشأن التقرير الصادر عن الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فإن نسبة ٥١ في المائة من التوصيات المتعلقة بالفترات المالية الخمس السابقة قد نفذت بالكامل، ونسبة ٣١ في المائة منها قيد التنفيذ، ونسبة ٥ في المائة لم تنفذ، ونسبة ١٣ في المائة قد أغلقها المجلس أو تجاوزتها الأحداث. وفي معرض إشارتها إلى إعراب المجلس عن قلقه لأن ٥٣ من التوصيات كانت لا تزال معلقة بعد أكثر من عامين، قالت إن عوامل تأخير التنفيذ تشمل الحاجة إلى تغيير السياسات وإدخال ضوابط إضافية، أو تنفيذ مشاريع متعددة بشأن التحول في أسلوب عمل المنظمة. وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات المجلس بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر، فإن نسبة ٣٥ في المائة من التوصيات المتعلقة بالفترات المالية الأربع السابقة قد نفذت بالكامل، ونسبة ٤٣ في المائة منها قيد التنفيذ، ونسبة ٢٢ في المائة قد أغلقها المجلس أو تجاوزتها الأحداث.

١١ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/72/537) وقال إن اللجنة الاستشارية قد لاحظت أن جميع الكيانات الخاضعة لمراجعة الحسابات قد تلقت مرة أخرى آراء غير مشفوعة بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات، ولكنها تظل قلقة إزاء حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، لا سيما تلك التي ظلت معلقة لأكثر من سنتين. وأشار إلى أنه يتفق مع رأي مجلس مراجعي الحسابات بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة تلك التوصيات، ورحب بالمساعدة المستمرة التي يقدمها المجلس في هذا الصدد والتي تشمل تحديد جداول زمنية للتنفيذ وخطوات أخرى قابلة للقياس، عند الاقتضاء.

١٢ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أن المراكز المالية للكيانات الخاضعة لمراجعة الحسابات ظلت سليمة، ولكنه يرى أن الدول الأعضاء على وجه الخصوص ستستفيد من تضمين التقارير المقبلة لمراجعة الحسابات بيانات مقارنة عن النسب المالية، وتحليلات ذات صلة بالأمر. وتناول الإشارة الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية إلى الزيادة الكبيرة في أرصدة النقدية ومكافئات النقدية للمجلد الأول للأمم المتحدة، بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، والتي يُعزى معظمها إلى نمو الصناديق الاستئمانية في المنظمة، فأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تلقت، منذ إنجاز التقرير، إيضاحات إضافية في هذا الصدد قد تجدها الجمعية العامة مفيدة في مداولاتها.

١٣ - وفيما يتعلق بمستوى الاحتياطيات المحتفظ بها في جميع كيانات الأمم المتحدة، لا تزال اللجنة الاستشارية تلاحظ الحاجة إلى اتباع نهج متوازن، ولا سيما بالنسبة للكيانات التي تمول أساسا من التبرعات، وهي على ثقة من أن الأمين العام سيبذل قصارى جهده لوضع معايير مرجعية معقولة لمستوى الاحتياطيات. وأبرزت اللجنة الاستشارية وجود مبلغ يقدر بـ ٤٥,٦ مليون دولار من الالتزامات غير المستخدمة التي يعود تاريخها إلى فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لم يُحدد وضعه النهائي ولم تتم إعادته في شكل تسويات للأنصبة المقررة للدول الأعضاء، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمنظمة، وطلبت إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة بمعلومات مستكملة عن هذه المسألة.

١٤ - وأخيرا، أشارت اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أفاد بأن متوسط الوقت الذي يستغرقه ملء الوظائف الشاغرة في الأمانة العامة للأمم المتحدة قد ازداد من ١٦٣ يوما في عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢ من الأيام في عام ٢٠١٦، وهو أعلى بكثير من المعيار الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٤٧. وطلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام موافاة الجمعية العامة بتفسير للزيادة الحادة في هذا الشأن.

١٥ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة لا تزال تقدّر دور الرقابة الخارجية الذي يؤديه مجلس مراجعي الحسابات، وأعربت عن تقديرها للمجلس لمواصلته تقديم تقارير وتوصيات عالية الجودة. وأحاطت المجموعة علما بإصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات لجميع الكيانات الخاضعة للمراجعة، ورحبت بالرأي القائل إن الصحة المالية للأمم المتحدة ككل لا تزال سليمة. وحثت الكيانات الخاضعة للمراجعة على المحافظة على المكاسب التي تحققت، ومعالجة أوجه الضعف المحددة والتنبه إلى أن خطر بقاء الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين غير ممولة قد يترتب عليه تأثير كبير على الميزانية العادية على مر الزمن. ولم يكن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات كافيا، وبالتالي يجب على مختلف كيانات الأمم المتحدة والأمانة العامة أن تعمل على تنفيذ التوصيات القديمة وإغلاقها في نهاية المطاف.

١٦ - وفيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠، تحثّ المجموعة على عدم التأخر في وضع الصيغة النهائية لمنهجيات ومعايير جمع البيانات

المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة المصنفة في المستوى الثالث. ونظرا إلى أن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن يبدأ إلا بعد وضع الصيغة النهائية لمنهجيات قياس جميع المؤشرات، فإن التأخيرات ستعوق قياس التقدم المحرز فيما يتعلق بنسبة تصل إلى ثلث تلك الأهداف.

١٧ - وأعربت المجموعة عن قلقها لأن سلطة الشراء لم تفوض بطريقة منسقة وحسنة التنظيم وأن الدافع وراءها كان مراعاة الأعراف أكثر من المتطلبات الجوهرية. ويجب بلورة المسائل المتعلقة بالهيكل والتنظيم، والمسؤوليات والمساءلة، وتحديدها بوضوح. وأعربت المجموعة عن القلق أيضا إزاء عدم رصد تنفيذ نشرة الأمين العام بشأن فرص العمل المتاحة للموظفين ذوي الإعاقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وتوفير إمكانيات الوصول لهم (ST/SGB/2014/3) وأشارت إلى أن أيام العمل المفقودة بسبب اضطرابات الصحة العقلية يمكن أن تكون مصدرا للمخاطر المؤسسية للمنظمة.

١٨ - وبما أن الاستثمار في نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد كان كبيرا جدا، فإن المجموعة تتطلع إلى أن يكفل هذا النظام توفير الفرص لإعادة تنظيم عمليات المنظمة بغية إعطاء قيمة أفضل، وإلى استفادة الأمانة العامة منه للتغلب على أوجه القصور، مثل القصور الموجود في جمع وتصنيف المعلومات لعرضها على التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

١٩ - **السيد هيندراك** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن مجلس مراجعي الحسابات، من خلال تقاريره عالية الجودة وتوصياته، قدم إسهامات هامة للمنظمة في شكل تقييمات مستقلة لاستخدام الأموال المقدمة من الدول الأعضاء وفي شكل الرقابة التي ساعدت على تحسين الإدارة. وساعد المجلس أيضا منظومة الأمم المتحدة على العمل بطريقة أسلم وأكثر شفافية وأكثر فعالية من حيث التكلفة، مما مكن الأمانة من الاضطلاع بولاياتها على نحو أكثر فعالية وكفاءة. وفي حين يشكل تحسن معدل تنفيذ توصيات المجلس أمرا إيجابيا، ينبغي للأمين العام أن يكفل التنفيذ الكامل والسريع لجميع التوصيات.

٢٠ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأنباء التي أفادت بأن تسعة من كيانات الأمم المتحدة قد أعدت بياناتها المالية باستخدام نظام أوموجا للمرة الأولى، ويشاطر المجلس رأيه بأن هذا مؤشر على استقرار النظام. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على ثقة من أن السنوات المقبلة سوف تجلب المزيد من التحسينات في الشفافية والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. كما رحّب بإشارة المجلس إلى التحسين المستمر في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداد البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتشكل التقارير الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية بشأن المراكز المالية للمنظمة وأدائها مدخلات حيوية لعمليات صنع القرار بالنسبة لهيئات الإدارة، وسوف تزيد من ثقة الدول الأعضاء والمانحين في خضوع المنظمة للمساءلة وسلامة مركزها المالي. ويدعم الاتحاد الأوروبي دعوة مجلس مراجعي الحسابات إلى إتاحة المزيد من الدورات التدريبية للتوعية وتقديم إرشادات محددة بشأن منع الغش. واستنادا إلى إطار مكافحة الغش والفساد الذي أُنشئ في عام ٢٠١٦، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز ثقافة الإدارة الجيدة والشفافة في المنظمة.

٢١ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن التقارير الحالية لمجلس مراجعي الحسابات، من خلال تقديمها نظرة شاملة عن حسابات صناديق وبرامج الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ما تتضمنه من استنتاجات وتوصيات، تمكّن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة من أجل تحسين المنظمة. وأوضحت أن المسائل التي يتطلع وفدها إلى مناقشتها تشمل نظام أوموجا، والإدارة القائمة على النتائج، والإدارة المركزية للمخاطر، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبادرات مكافحة الغش، وإدارة الموارد البشرية. ومن المشجّع أن جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة قد تلقت آراء غير مشفوعة بتحفظات، مما يشير إلى أن تلك الكيانات موسرة وقادرة على تلبية التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل. ويمكن للدول الأعضاء أن تظل على ثقة في نزاهة البيانات المالية للمنظمة. ومن المشجّع أيضا أن عمل المجلس قد تيسر بفضل البيانات المنتَجة على نحو آني باستخدام نظام أوموجا.

٢٢ - وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، قالت إن وفدها قد أحاط علما بالشواغل التي أعرب عنها المجلس بشأن إدارة المشاريع وحالات التأخير في المشتريات، وحثت على استخلاص العبر من المخطط العام لتجديد مباني المقر وعلى تنفيذ جهود التخفيف التي لا تترتب عليها تكاليف لتعويض الوقت الضائع. ويجب إكمال المشروع في حدود الميزانية وضمن التاريخ المحدد بعام ٢٠٢٣.

٢٣ - ومع بروز المشتريات بوضوح في استنتاجات المجلس وتوصياته، بما فيها تلك المتصلة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، والأصول الجوية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد حثت الأمين العام على معالجة العديد من شواغل المجلس المتعلقة بالمشتريات، التي من الواضح أنها تشكل تحديا رئيسيا في وقت تسعى فيه المنظمة إلى تلبية احتياجات يتسع نطاقها أكثر من أي وقت مضى. وتشمل المسائل التي ينبغي معالجتها، ولا سيما بالنظر إلى أهمية مقترحات الأمين العام في مجال إصلاح الإدارة، تفويضَ السلطة على نحو أفضل وأكثر شفافية، وشروط التعاقد، وإدارة البيانات، وتجهيز المعاملات من خلال نظام أوموجا.

٢٤ - وعلى الرغم من أن المنظمة تملك أصولا كافية لتغطية التزاماتها، فإن وفدها أشار إلى ما بيّنه المجلس من ضرورة معالجة الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وبغية كفالة التخطيط المالي السليم، من الأهمية بمكان الحصول على صورة واضحة عن هذه الالتزامات من خلال ضمان نقل المعلومات المتعلقة بالمستفيدين على نحو دقيق، وذلك بالنظر إلى أهمية الالتزامات وما يترتب عليها من آثار على الميزانية العادية.

٢٥ - وأخيرا، قالت إن وفدها يدعو الأمم المتحدة إلى تحسين إدماج توصيات المجلس ضمن عملياتها اليومية، من أجل تحسين الأداء عن طريق تحسين الإدارة والشفافية، وكفالة تمكّن الدول الأعضاء والجهات المعنية داخل الأمم المتحدة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن موارد المنظمة. ومن خلال تلك الممارسة، والقيادة القوية، يمكن للمنظمة تحقيق تحسينات حقيقية ويمكن إثباتها في تنفيذ الولاية.

٢٦ - **السيد لاكهنبال** (الهند): قال إن مجلس مراجعي الحسابات يشكل أساس آلية الرقابة في المنظمة، إذ تؤدي ملاحظاته وتوصياته دورا حيويا في الإدارة المالية والتنظيم الإداري وإدارة الأداء في منظومة الأمم المتحدة. وأحاط وفده علما بإصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات لجميع الكيانات الخاضعة للمراجعة، وبرأي المجلس بأن المركز المالي للمنظمة مستقر وصحي.

٢٧ - ولاحظ المجلس عن حق أن هناك مجالا لتحقيق مزيد من المواءمة بين الاستراتيجيات الطويلة الأجل والأنشطة الأساسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فهذا من شأنه أن يساعد على ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها على نحو أكثر اتساقا. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الأهداف تقع على عاتق الدول الأعضاء، فثمة دور معترف به يتعين على منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع به في مساعدة الحكومات الوطنية.

٢٨ - ولاحظ وفده أن تنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يسير حسب المسار المحدد، وبشكل خاص أن البيانات المالية لتسعة من الكيانات الخاضعة للمراجعة قد أعدت باستخدام نظام أوموجا. وتمشيا مع توصيات المجلس، يجب الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي من أجل الإدارة الفعالة للموارد المالية وغيرها من الموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأكد على ضرورة معالجة الشواغل التي أعرب عنها المجلس بشأن عدم وجود ترتيبات تمويل مناسبة للوفاء بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين على وجه السرعة، وعلى ضرورة استكشاف نطاق تحسين إدارة الاحتياطيات المالية.

٢٩ - ولجعل الإدارة المالية تتسم بالمزيد من الحصافة، ينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية، تمشيا مع توصيات المجلس، لتحديد معايير واضحة لتفويض سلطة الشراء، وتحسين إدارة عمليات الشراء والعقود، وممارسة المزيد من الرقابة فيما يتعلق بعملية جمع وتصنيف المعلومات عن الموظفين لإجراء التقييم الاكتواري.

٣٠ - ونظرا لأهمية الحفاظ على ثقافة النزاهة في الأمم المتحدة والصناديق والبرامج، يجب إجراء تقييمات مخاطر الغش لتحديد مواطن الضعف في الإجراءات، تمشيا مع توصيات المجلس. وشكل التنفيذ الفعال لإطار مكافحة الغش والفساد المنشأ في عام ٢٠١٦ خطوة هامة.

٣١ - وأحاط وفده علما بإشارة المجلس إلى أن بعض التوصيات لم يُنفذ بعد. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن التوصيات التي ظلت معلقة لمدة سنتين أو أكثر. ومن شأن تحقيق تآزر أكبر في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات الرقابة داخل منظومة الأمم المتحدة أن يساعد على توطيد المكاسب التي تحققت على نطاق المنظومة.

٣٢ - وقال إن وفده يتطلع إلى الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح، وخرائط الطريق لتنفيذها، في مجالات السلام والأمن، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والإدارة الداخلية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٥٥.